قولان اجودهما الاولى وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة متفرقة في ابواب الفقه وان نكل المنكر
عن اليمين وعن ردها على المدعي بان قال انا ناكل او فاكلا الحلف عقيب قول الحاكم له احلف والا
اسقطت اليمين ايتم عليه المدعي بعد ان يقول الحاكم للمنكر احلفت ونكلت ناكلا وردت
اليمين مرة ويستحلف ثانيا ثالثا حتى يحلف المدعي ثبت حقه وان نكل فكما مر قيل والقايل ابن الشيخ والصدوق
وجماعة يقضى على المنكر بالنكول بنكوله صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال
الزم خوص بدين ادعي عليه فانكر ونكل عن اليمين فالزمه بالدين بامتناعه عن اليمين ولان
الانكار اعم من ثبوت الحق بجواز تركه اجلا ولكن الاصل للعام على الخاص وبما روى عن النبي
انه رد اليمين على طالب الحق وللاخبار الدالة على رد اليمين على المدعي من غير تفصيل ولان الحكم مبني على
الاحتياط التام ولا يحصل الا باليمين وفي الحاق الاباية نظر بين وان قال المدعي مع انكار غريمه لبينة
غرمه الحاكم ان له احضارها وليقل احضرها ان شئت ان لم يعلم ذلك فان ذكر غيبتها حبسه بين
اجلا في الغريم والصبر وكل يختار بين احلافه واقامة البينة وان كانت حاضرة وليس له طلب اليمين
ثم اقامة البينة فان طلب احلافه قضيه ما امر وان طلبا حضارها امهله الحاكم بحيث لا يحضر وليس له طلب
التزام بكفيل للغريم ولا ملازمته لانه تعجيل عقوبة لم تثبت موجبها وقيل له ذلك وان احضرها
وعرف الحاكم العدالة فيها حكم بشهادتها بعد التماس المدعي سؤالها والحكم ثم لا يقول لهما
اشهدا بل من كان عنده كلام او شهادة ذكره ما عنده ان شاء فان لجا بما لا يثبت به حق طرح
قولها وان قطعا بالحق وطابق الدعوى وعرف العدالة حكم كما مر كنا وان عرف الفسق ترك
ولا يطلب التزكية لان الجارح مقدم وان جهل حالها استزكى اي طلب من المدعي تزكيتها
فان زكيها ابتاهدين على كل من الشاهدين بمعرفة العدالة ومزيلها ابتغاء سأل الخصم
عن الجرح فان اعترف بعد مه حكم كما مر وان استنظر امهله ثلاثة ايام فان احضر الجارح
نظر فامره على حسب ما يراه من تفصيل واجمال وغيرها فان قبل قدم على التزكية لعدم المنافاة
فان لم يات بالجارح مطلقا او بعد المدة حكم عليه بعد الالتماس اي التماس المدعي الحكم وان
ارتاب الحاكم بالشهود مضى فرهم استخبارا وسالهم عن مشخصات القضية زمانا ومكانا وغيرها
من المميزات وان اختلفوا في شئ سقطت شهادتهم ويستحب عند اليوسه وعظهم وامرهم
بالتثبت ولا يخبر بالجرح ويكره له ان يقبل شهود اي يدخل عليهم التهمة وهو المشهور

اذا كانوا من اهل البصرة بالتفريق وغيره من التحريز ويحرم عليه ان يقبل الشاهد اصلا التعتمة
في الكلام الترديد فيه وهو هنا ان يدخل في الشهادة فيدخل معه كلمات توقعه في التردد او
الغلط بان يقول الشاهد انه اشترى كذا فيقول الحاكم عبانا في المكان الفلاني او يريد
ان يلفظ بشئ يفعه فيدخل بغيره ليمنعه من اتمامه ونحو ذلك او يتعقبه بكلام ليجعله
تمام ما ينهد به بحيث لولاه لتردد وان يغير بان يكف عنه حتى ينتهي ما عنده وان لم يعلم
وتردد ثم يرتب عليه ما يلزمه او يريد غيره في الاقامة اذا وجد متردد او يتوقف لو توقف
ولا يقف غرم الغريم عن الاقرار الا في حقه تعالى ويستحب ان يعرض المقر بحد لله تعالى بالكف
عنه والتاويل لقضيته ما عن ابن مالك عند النبي حين اقر عنده بالزنا في اربعة مواضع و
النبي يرده ويوقف عنه تعريضا للرجوع ويقول له لعلك قبلت او غمزت او نظرت
قال لا قال اكتكتها لا لكني قال نعم قال لا يحق غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المرود
في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم قال هل تدري ما الزنا قال نعم قال هل تدري ما للزنا قال
اتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امراته حلالا بعقد ذلك اسر برجمه وكما يستحب تعريضه
للانكار يكره لمن علم منه غير الحاكم حتى الاقرار لان هزالا قال لماعز يا ﷺ الى رسول الله
ﷺ قبل ان يقول فيك قرآن قال له النبي لما علم به لو سترته بثوبك كان خيرا لك واعلم ان المصنف
ذكر اولا ان جواب المدعي عليه اما اقرار او انكار او سكوت ولم يذكر القسم الثالث ولعله
ادرجه في قسم الانكار على تقدير النكول لان مرجع حكم السكوت على المختار الى تعليف المدعي
بعد اعلام الساكت بالحال وفي بعض نسخ الكتاب نقل ان المصنف الحق بخطه قوله واما السكوت
فان كان لافتة من طرش او خرس توصل الحاكم الى معرفة الجواب بالاشارة المفيدة لليقين و
لو عبث بيمين عدلين وان كان السكوت عنادا حبس حتى يجيب على قول الشيخ في النهاية لان
الجواب حق واجب عليه فاذا امتنع منه حبس حتى يؤديه او يحكم عليه بالنكول بعد عرض
الجواب عليه بان يقول له ان اجبت والا جعلتك ناكلا فان امر حكم بنكوله على قول من يقتضي
بمجرد النكول ولو اشترطها معه حلف المدعي احلف بعده ويفهم من الحق التخيير بين الامرين
والاول جعلها اشارة الى القولين وفي س اقتصر على حكايتهما قولين ولم يرجح شيئا و
الاول اقوى القول في اليمين لا يعتقد اليمين الموجهة للحق من المدعي او المسقطة